

الفصل الخامس

البيئة غير الاقتصادية في العراق وتأثيراتها على ساعات الإنتاج الصناعي

المبحث الاول

البيئة الطبيعية والصحية

يرتبط عنصرا الطبيعة والصحة-ضمن هذه البيئة-مع بعضهما البعض للتأثير على سعات الإنتاج الصناعي. فما توفره البيئة الطبيعية من متطلبات قيام منشأة صناعية بسعة كبيرة مثلاً كموقعها-الأرض، المناخ، الموارد المائية- والمواد الأولية المتوفرة، إمكانية ربطها بطرق النقل والمواصلات... الخ، ترتبط بما توفره في المقابل، البيئة الصحية من مستلزمات قيام مثل تلك المنشأة وبالسعة المذكورة كتقديم الخدمات الصحية-الوقائية والعلاجية-للعاملين فيها، وبالشكل الذي تعمل على ثبات إنتاجية العاملين في الحد الأدنى-في حالة حدوث الأمراض-أو زيادتها للوصول بها الى أعلى المعدلات الممكنة.

وعليه يعالج المبحث وفق الآتي:

أولاً. البيئة الطبيعية.

ثانياً. البيئة الصحية.

أولاً. البيئة الطبيعية

تتمثل في العراق كافة أنواع البيئات الرئيسة الطبيعية المعروفة في العالم، حيث يمتلك القطر مديات مختلفة من التضاريس، الأمر الذي يؤدي الى تباين واضح لبيئات متنوعة وموزعة في أنحاء مختلفة من شماله الى جنوبه، فهناك الغابات الكثيفة في الشمال والأراضي القاحلة والصحراوية في غرب وجنوب

القطر مع توفر مسطحات مائية شاسعة متمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما، فضلاً عن مصب شط العرب والأهوار والبحيرات والسدود والينابيع والجداول المنتشرة في عموم القطر^١.

ولغرض التعرف على تلك التضاريس في القطر نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-١)

نسب المناطق الجغرافية في العراق

النسبة %	المساحة كم ^٢	المنطقة
٢١	٩٢,٠٠٠	الجبال
٩,٦	٤٢,٠٠٠	الأراضي المتوجة
٣٩,٢	١٦٨,٥٥٢	الأراضي الصحراوية
٣٠,٢	١٣٢,٥٠٠	السهول

Source: Laith AL-Kassab, Environmental study of the Republic of Iraq, UNDP, Iraq Country Office, Baghdad. Iraq. ١٩٩٤, P. ٢.

وتتوزع بين تلك المناطق، أقاليم النبات الطبيعي والتي تتكون من^٢:

١- منطقة الغابات والأعشاب الجبلية، حيث تقع في منطقة الجبال العالية، وتعتبر أكثر مناطق العراق نباتاً وتغطي النباتات حوالي ٧٠% من مساحة المنطقة والمنطقة الباقية تشمل الحشائش والشجيرات. وأهم نباتات هذه المنطقة هي البلوط واللوز والجوز والصنوبر وحب الخضراء.

٢- منطقة السهوب، والتي تشمل الأراضي شبه الجبلية (المتوجة) وقسماً من الأطراف الشرقية للسهل الرسوبي، وتتكون معظم نباتاتها من الحشائش وبعض النباتات البصلية والشوكية.

٣- منطقة ضفاف الأنهار، وهي تنتشر في مختلف جهات العراق-بحوار أو بصفاف الأنهار- ونباتها الطبيعي يتكون من الأشجار والشجيرات.

^١ د. عماد ذياب و د. حسين علي السعدي، البيئة والغذاء في ظل العدوان والحصار على العراق، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٨.

^٢ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية لعام ١٩٩٣، بغداد، ١٩٩٤، ص ٣.

٤-منطقة الأهوار والمستنقعات، والتي تقع في جنوب السهل الرسوبي ونباتها الطبيعي هو القصب البردي.

٥-المنطقة الصحراوية، والتي تشمل الهضبة الصحراوية والسهل الرسوبي باستثناء أطرافه الشمالية والشرقية، ونتيجة للتفاوت الكبيرة نسبياً في درجات الحرارة في هذه المنطقة فنباتاتها تكون قليلة.

وبشكل عام تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العراق بـ (٤٨) مليون دونم، وهي تشكل نسبة (٢٧%) من مجموع مساحة القطر البالغة (١٧٨) مليون دونم، وتقدر الرقعة الزراعية التي تزرع سنوياً وفقاً لنظام التسميد بحوالي (٢٣) مليون دونم، أي أن الأراضي التي تزرع فعلاً سنوياً تتراوح بين (١١-١٤) مليون دونم ونسبة تتراوح بين (٢٢,٩% - ٢٩,٢%) من مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وبالرغم من ذلك فإن العراق يحتل المرتبة الرابعة في العالم العربي من حيث مساحة الأراضي القابلة للزراعة بعد السودان والجزائر والمغرب، والرابعة أيضاً من حيث مساحة الأراضي المزروعة فعلاً- موزعة بين المطرية والروية-بعد المغرب والسودان والجزائر^٣.

أما فيما يتعلق بالمناخ، فإن القطر يقع ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية، إلا أن مناخه قاري شبه مداري وتشبه أمطاره في نظامها مناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تسقط معظم أمطاره في فصل الشتاء، وكذلك الخريف والربيع وتنعدم صيفاً، ويمكن تقسيم مناخ العراق الى ثلاثة أنواع^٤:

١-مناخ البحر المتوسط: وتشمل المنطقة الجبلية في الشمال الشرقي وتمتاز بشتائها البارد وتساقط الثلوج وصيفها المعتدل بالنسبة لدرجات الحرارة وتشتهر المنطقة بالمصايف العديدة.

٢-مناخ السهوب (أستبس): وهو مناخ إنتقالي بين المنطقة الشمالية الجبلية والمناخ الصحراوي الحار في الجنوب، ويقع في الغالب ضمن حدود المنطقة المتوجة، وتكفي الأمطار في هذه المنطقة لقيام المراعي الفصلية.

٣-المناخ الصحراوي الحار: ويسود السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويشمل ٧٠% من سطح العراق.

^٣ د. هاشم علوان حسين وعبدالله محمد جاسم، مصدر سابق، ص ٢٦٥، ص ٢٨٢، ص ٢٨٣-٣٠٥.
^٤ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٣، ص ٢.

أما الموارد المائية المتاحة في العراق فتتكون من^٥:

١- مياه الأنهار: وتعتبر من أهم المصادر المائية في العراق وتشتمل على نهري دجلة والفرات وشط العرب، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي تروى عن طريق النهرين المذكورين (١٧) مليون دوّم، ويمكن أن تزداد الى (٢٢) مليون دوّم، إذا ما تم إكمال وتنفيذ مشاريع الري والبزل وإستصلاح الأراضي المستفيدة منهما.

٢- مياه الأمطار: وتعتبر المصدر المهم الثاني للزراعة العراقية وخاصة في المنطقة الشمالية بعد الأنهار، حيث تشكل الزراعة الدائمة ثلث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. ويتراوح معدل سقوطها بين ٧٥ ملم في أقصى الجنوب الغربي الى ما يزيد على (١١٠٠) ملم في الشمال الشرقي، وتعتمد زراعة المحاصيل الحقلية في المنطقة الشمالية كالحنطة والشعير على معدل سقوط الأمطار. أما في المناطق الوسطى والجنوبية فيكون للأمطار دور لنمو العشب والمراعي الطبيعية.

٣- المياه الجوفية: وهي المصدر الثالث من مصادر المياه في العراق وتقدر الكميات المتاحة من هذه المياه بحوالي (٢) مليار متر مكعب. وقد بلغت الحاجة للموارد المائية-للاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية- في العراق عام ١٩٨٠ حوالي (٤٣) مليار متر مكعب كانت (٩١%) منها لأغراض الزراعة و (٥%) للاستعمالات الصناعية والنسبة الباقية للاستعمالات المنزلية.

ولغرض التعرف على احتياجات بعض الصناعات من المياه، نورد الجدول الآتي:

^٥ أنظر في ذلك: د. هاشم علوان السامرائي وعبدالله محمد جاسم، المصدر السابق، ص ٢٩٨.
-فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق، ص ١٩.

جدول (٥-٢)

أحتياجات الصناعات المختلفة من الموارد المائية

الصناعة (طن واحد)	كمية المياه المستعملة م ^٣
نפט	١٠
خضروات (علبة واحدة)	٠,٠٤
الورق	١١٩
النسيج الصوفي	٦٠٠
الأسمنت	٤,٥
الصلب	١٥٠
الأسمدة النتروجينية	٦٠٠
تعدين الكبريت	١١-١٠
المطاط الصناعي	٢١٠٠
الألمنيوم	٢٠٠
الحديد الصناعي	٢٦٦٠
الكتان الصناعي	٤٢٠٠
خيوط الفايبر	٥٦٠٠
النسيج القطني	٢٦٠
السكر	٤٠٠-٢٠٠

المصدر:

وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، أثر الصناعات الملوثة على المدن الرئيسية في القطر، دراسة رقم ٣٨٣، بغداد، ١٩٨٧، ص ٧٠.

وقد بلغ نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية المتجددة في العراق لسنة ١٩٩٥ (٥,٣) ألف متر مكعب سنوياً مقارنة بتايلند الذي بلغ ذلك النصيب (٣,٠) ألف متر مكعب، والسعودية (٠,٣) ألف متر مكعب، وكوريا (١,٥) ألف متر مكعب^١.

^١ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

أما وضمن العناصر الأخرى للبيئة الطبيعية فإن الأقتصاد العراقي يمتلك موارد معدنية مهمة كالنفط الذي يبلغ الأحتياطي منه (١٠%) من إجمالي الأحتياطي العالمي وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٩٤^٧. ويشير أحد التقارير الحديثة أن إنتاج العراق سنة ١٩٩٦ بلغ كمعدل ومن إجمالي إنتاج الأوبك للسنة المذكورة (٢,٢%) مقارنة بالسعودية (٣١,٢%)، وإيران (١٤,٣%)، وفرنزويلا (١١,٩%)^٨، علماً أن صادرات النفط العراقي قد تطورت من النفط خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٦٠) وفق الجدول الآتي:

جدول (٥-٣)

تطور نسبة الصادرات النفطية العراقية من

إجمالي صادرات منظمة الأوبك خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٦٠

السنة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦
نسبة الصادرات %	٨,٦	٥,٤	٩,٢	٦,٥	٠,٣٤

Source: UN, World Economic and Social Survey ١٩٩٧, N. Y., U.S.A., ١٩٩٧, P. ٢٨١.

إضافة الى ذلك فإن العراق يمتلك ضمن أحتياطات الموارد الطبيعية العديد من العناصر المهمة كالغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات، ولكنه في الوقت ذاته يفتقر لعدد مهم من المعادن الأساسية كالتحاس والنيكل والألمنيوم والمعادن الخام والحديد... الخ^٩، والتي تعتبر من العناصر المهمة لأقامة الصناعات بشكل عام والسعات الكبيرة منها بشكل خاص.

ونلاحظ في العراق أن الصناعات الكيماوية والنفطية-على سبيل المثال- والتي هي ذات سعات كبيرة هي صناعات أما متوطنة بشكل كبير أو متوطنة في المحافظات أو الأقاليم التي تحتوي على المواد الخام الداخلة اليها كمستلزمات إنتاج^{١٠} وبالتالي هنا فالبيئة الطبيعية-من حيث مدى توفر العنصر الخام فيها-

^٧ UN, World Economic and Social Survey ١٩٩٥, N.Y., U.S.A., ١٩٩٥, P. ١٦١.

^٨ UN, World Economic and Social Survey ١٩٩٧, N.Y., U.S.A., ١٩٩٧, P. ٢٨١.

^٩ UN, Industrial Commodity Statistics Year book, ١٩٩٥, N.Y., U.S.A., ١٩٩٧, PP. ١٠-٢٢.

^{١٠} وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، التوطن الصناعي في العراق، دراسة رقم ٦١٢، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٠٥.

لعبت دوراً كبيراً في تحديد نوع الصناعات التي تقام فيها وبالتالي ساعاتها الإنتاجية.

ولغرض التعرف على الكيفية التي تتوزع فيها مختلف الصناعات على المناطق الجغرافية في الأقتصاد العراقي، نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-٤)

توزيع الصناعات على المناطق الجغرافية في الأقتصاد العراقي في العام ١٩٩٠

المنطقة	المحافظة	الصناعات				
		الآثار الخشب	النسيجية	الكيميائية	الغذائية	الحدائقية
الشمالية	دهوك					×
	السليمانية			×	×	
	التأميم			×		×
	أربيل		×		×	
	نينوى		×		×	×
الوسطى	بغداد	×	×	×	×	×
	كربلاء			×		×
	ديالى					×
	صلاح الدين			×		×
	الأنبار			×	×	×
	بابل		×			×
الجنوبية	واسط		×			
	ذي قار					×
	النجف		×			×
	القادسية			×		
	ميسان	×			×	×
	المثنى					×
	البصرة	×	×	×		

مساهمة الشمالية %	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	٤٢,٨	١٦,٦٦	٢٨,٥٧	-
مساهمة الوسطى %	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٤٢,٨	٤٩,٩٩	٢٨,٥٧	٣٣,٣٣
مساهمة الجنوبية %	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	١٤,٣	٣٣,٣٣	٤٢,٨٥	٦٦,٦٦

المصدر: د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية وإعتبرات التوطن الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص ٧٨، ٧٩.
النسب: تم إستخراجها إعتماًداً على البيانات الواردة في نفس الجدول.

فلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من عدم إمتلاك المنطقة الوسطى لكل مستلزمات الإنتاج الخاصة بالصناعات الواردة في الجدول، إلا أنها تأتي في المرتبة الأولى مقارنة بالمنطقتين الاخرتين، وذلك يوضح لنا حقيقة أخرى، ألا وهي أن الصناعات العراقية لم تتقيد في التوطن بالبيئة الملائمة لها، وذلك نتيجة لعاملين رئيسين^{١١}:

أ- إعتماذ الصناعات القائمة وبمعدلات عالية على المستلزمات الأجنبية وكما وضحنا سابقاً.

ب- إنتشار الطاقة المعتمدة على المصادر المحلية.

ثانياً. البيئة الصحية:

إبتداءً ولغرض التعرف على العلاقة بين المشروع الصناعي وبيئته الصحية نورد الشكل (٥-١) الذي يوضح لنا مدى الارتباط بين مدخلاته-المشروع- والمتمثلة بالمواد الخام والطاقة والعمل، والتي تؤثر وبشكل كبير على كمية و/ أو نوعية المخرجات وخاصة- وفيما يتعلق بموضوع البيئة الصحية- بالتأثير على الجانب الصحي من حيث التلوث الذي ينتج من جراء العمليات الإنتاجية في المشروع والذي تترتب عليه ضرورة توفر الخدمات الصحية لمعالجة الآثار الناجمة عن التلوث المذكور.

^{١١} د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية وإعتبرات التوطن الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص ٨٤.

وبشكل عام، أن العاملين في قطاع الصناعة يستخدمون مختلف المواد (الصلبة والسائلة والغازية) من أجل إنتاج مختلف السلع، وبالتأكيد من تلك المواد هنالك ما هو ضار بصحتهم – إذا ما علمنا أن الإنسان يقضي ثلث وقته اليومي في مكان عمله-وبالتالي يتأثر به وبالبيئة المحيطة به، فهو يتأثر بتلك المواد- الفضلات-الناجمة عن عمليات الإنتاج، إضافة الى ما تسببه الضوضاء في مختلف الصناعات من ضعف في سمع العاملين، إضافة الى تعرضهم لأمراض نفسية وعصبية^{١٢}، وتقترح دراسة قام بها احد الباحثين العراقيين أن تحتوي المنشآت ذات السعات الكبيرة والتي تكون في موقع ليس بقريب من مركز المدينة-أي ليس قريب من مكان وجود الخدمات الصحية-على وحدة الصحة والسلامة والتي تتكون من^{١٣}:

أ-قسم الطبابة، ويشمل:

- ١-طبيب أختصاص.
- ٢-معاون طبي مهني أو معاون وقائي.
- ٣-ممرض مهني.
- ٤-معاون صيدلي.
- ٥-أختصاصي تحليلات مرضية.
- ٦-مساعد مختبر.
- ٧-كاتب وكاتب طباعة.
- ٨-سائق إسعاف.
- ٩-معين عدد / ٢ صباحاً و (٢) آخرين مساءً.

^{١٢} أنظر في ذلك:

د. نزار يوسف الرواس، الضوضاء الصناعية في بغداد وأثرها على العاملين والإنتاج الوطني، بحث مقدم الى ندوة حماية البيئة من التلوث الصناعي للفترة من ١٣-١٦/٥/١٩٨٥، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥، ص ١.

د. حكمت جميل، خدمات الصحة والسلامة في المصنع أساس حماية العاملين من التلوث الصناعي، بحث مقدم الى ندوة حماية البيئة من التلوث الصناعي للفترة من ١٣-١٦/٥/١٩٨٥، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥، ص ٧.

^{١٣} المصدر السابق، ص ١٠.

ب- قسم أصحاب البيئة، ويشمل:

- ١-فيزيائي متدرب أو أختصاصي بأصحاب البيئة.
- ٢-كيمياوي متدرب.
- ٣-مساعد مختبر.
- ٤-معين واحد.

ج- قسم السلامة، ويشمل:

- ١-مسؤول سلامة متخصص.
- ٢-موظف أخصاء.
- ٣-معين واحد.

إن هذه الخدمات لا يمكن أن تتوفر بسهولة في المنشآت الصناعية بأختلاف ساعاتها أي أن الساعات الكبيرة فقط هي التي تتمكن من تحمل هذه التكاليف، أي أن السعة الإنتاجية هنا حددت تقديم الخدمات الصحية في المشروعات المعنية. وفي الوقت ذاته، فإن الجانب الصحي في مدينة ما مثلاً أو في منطقة معينة تقوم بتحديد الساعات الإنتاجية التي يجب أن تكون عليها المنشآت الصناعية، فالمنشآت الصناعية ذات الساعات الكبيرة والتي وكما ذكرنا سابقاً تكون خارج حدود المدينة نظراً لكبر المساحة التي تحتاجها أولاً وللتلوث الذي تحدثه ثانياً، ولذا فإن الجانب الثاني-التلوث-والذي يؤثر على البيئة قد حدد المنشآت الصناعية بساعات صغيرة في حدود المدينة والساعات المتوسطة في الأطراف، أما الساعات الكبيرة، فتكون خارج حدود المدينة.

ويضاف الى ذلك ما سببته الحرب ثم الحصار من تلوث في بيئة العراق من خلال قصف المنشآت ذات الساعات الكبيرة والذي أدى الى^{١٤}:

- ١-نפט أسود (٢٤) مليون لتر.
- ٢-زيت الوقود (٣٩) مليون لتر.
- ٣-زيوت مختلفة (١,٧) مليون لتر.

^{١٤} . عماد محمد ذياب الحفيظ و د.حسين علي السعدي، مصدر سابق، ص ص ٣١-٣٤.

وتسرب كميات كبيرة نسبياً من المواد الكيميائية الخطرة أو السامة الى البيئة شملت ما يأتي:

- ٥٣٠٠٠ طن من الكبريت السائل.
- ٥٦٠٠ طن من حامض الكبريت المركز.
- ٥٠٠٠ طن من حامض الفوسفوريك المركز.
- ٧٠٠ طن من غاز الأمونيا.
- ١٨٠ طن من حامض الفلوسليسيك.
- ٩٥ طن من مبيدات الحشرات.
- ١٥٠ طن من حامض الهيدروكلوريك المركز.
- ٧٠٠ طن من المركبات الكيميائية المختلفة.

ب- أحتراق أكثر من (٧٠٠٠) إطار من إطارات السيارات بأحجام مختلفة مما سبب تلوثاً شديداً للهواء.

ج- تعطل مصادر الطاقة (محطات توليد الكهرباء والمنشآت النفطية).

د- توقفت عن العمل وحدات معالجة المياه الصناعية لعدد من المنشآت منها:

١-الصناعات الورقية.

٢-الفوسفات.

٣-توليد ونقل الطاقة الكهربائية.

٤-الأدوية والمستلزمات الطبية.

٥-الصناعات الميكانيكية.

٦-مصنع الشهيد.

٧-منشأة بدر العامة.

٨-صناعة السيارات.

هـ- إرتفاع مناسيب المياه في ميازل القصب التابعة للمنشأة العامة للسكر في ميسان مما أدى الى تملح التربة في المنطقة.

و-تلوث الهواء من جراء قصف مرسبات الغبار لمعامل الأسمنت وتوقف وحدات تنقية الغازات في المصانع الأخرى.

ز-تدمير مصنع حليب الأطفال الذي سبب نقصاً خطيراً في حليب الأطفال.

ح- إيقاف (٧٠%) من طاقات وحدات التنقية لمياه الشرب بشكل كلي وجزيئي.
ط- تسرب المياه الصناعية غير المعالجة الى الأراضي المجاورة أو الى المياه السطحية.

ي- توقف عدة معامل إنتاجية بسبب التدمير الذي حصل في أجزائها المختلفة كعمل إنتاج الغازات الطبيعية ومصنع المحاقن الطبية.
ولغرض التعرف على الملوثات الناجمة عن بعض الصناعات العراقية-والتي هي ذات ساعات كبيرة-نورد الجدول الآتي، والذي يوضح لنا في الوقت ذاته كيفية معالجتها.

جدول (٥-٥)

الملوثات الصادرة عن بعض الصناعات العراقية وكيفية معالجتها

الصناعة	الملوثات	المعالجة
الهندسية	أبخرة / غازات كيميائية / مياه ملوثة بمواد كيميائية	ساحبات الهواء، الكامات الغازية والبخارية، الحزام الأخضر.
السيارات	مواد كيميائية ناتجة عن غسل القمارات / الأصباغ	منقيات للهواء الخارج من أفران الصبغ.
سباكة ومعادن	الغازات المنبعثة من أفران الصناعة كثنائي أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت	التخلص من الفضلات أو الملوثات عن طريق رميها في النهر مباشرة.
البطاريات السائلة	١- أبخرة وفضلات الرصاص. ٢- صناديق البطاريات المستهلكة. ٣- فضلات إنتاج الصناديق.	١- إجراءات الأمان بالنسبة للعاملين ضد التسمم بالرصاص. ٢- رمي الفضلات في مجمعات خاصة بالنفايات. ٣- فلاتر (مصفيات) خاصة بالأبخرة والغازات الناجمة.
الغزل والنسيج	١- ملوثات الهواء كالأتربة والشعيرات المتطايرة والغازات الناتجة عن حرق بعض أنواع الوقود والأبخرة والغازات المتحررة	١- سحب الهواء الملوث وإمراره بغرفة مزودة بعوارض منقية. ٢- إمرار المياه الملوثة بمحطات تنقية.

	من المراحل الإنتاجية المختلفة. ٢-ملوثات الماء (مواد كيميائية وأصبغ مختلفة)	
الغذائية	١-فضلات سائلة مثل كاربونات الكالسيوم وماء التسخين والتبريد والمحاليل الكيميائية. ٢-الفضلات الصلبة كالحجارة والنورة الرديئة وطين الترشيح. ٣-ملوثات الهواء كالغازات والأبخرة الناتجة عن احتراق الوقود.	١-تنقية المياه قبل سكبها الى النهر من خلال أجهزة تصفية خاصة أو إستخدامها مرة أخرى في الصناعات المذكورة. ٢-رمي الفضلات الصلبة في المجمعات الخاصة بالنفايات. ٣-إستخدام مصفيات الهواء لتلك الأبخرة والغازات.
الكيميائية	١-الملوثات الصلبة. المواد الصلبة الناتجة عن إستخلاص الكبريت والمطاط وإنتاج الإطارات...الخ. ٢-الملوثات السائلة (الأصبغ والسوائل). ٣-الغازات والأبخرة المختلفة.	١-رمي المواد الصلبة في المجمعات الخاصة بالنفايات. ٢-تصفية السوائل الخارجة عن طريق وحدات معالجة خاصة. ٣-إستخدام الفلترات قبل طرح الغازات الى الهواء

المصدر: تم الإعتماد في أعداد الجدول على:

- وزارة التخطيط، الصناعة وتلوث البيئة، دراسة رقم ٤-١٢ من دراسات خطة التنمية القومية ٧٦-١٩٨٠، بغداد، بدون سنة نشر، صفحات متفرقة.
- د. فؤاد قنبر وعبدالمسيح كنو، تلوث معمل بطاريات بابل بالرصاصة، بحث مقدم الى ندوة حماية البيئة من التلوث الصناعي للفترة من ١٣-١٦/٥/١٩٨٥، مطبعة أركان بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٢-٣.
- د. حيدر كمونة، الأسس التصميمية للأحزمة الخضراء للحد من التلوث الصناعي في المدن، بحث مقدم الى الندوة المشار إليها أعلاه، ص ٦ وما بعدها.

لقد اهتمت الحكومة بالبيئة الصحية وبكيفية مواجهة التلوث، وقد تمثل ذلك الإهتمام بتشكيل مجلس حماية البيئة في نهاية عام ١٩٧٥^{١٥} والذي ركز على عدة جوانب مهمة منها^{١٦}:

- ١- معالجة مخلفات المعامل.
 - ٢- معالجة المشاكل الناجمة عن أنواع الوقود المستخدمة.
 - ٣- منع مظاهر قطع الأشجار كمصدر للوقود.
 - ٤- دراسة مشاكل الضوضاء والاهتزازات.
 - ٥- معالجة مشاكل النقل بأنواعها.
 - ٦- الأهتمام بالتنزهات.
 - ٧- دراسة مشاكل السكن وحلها بما يضمن الحفاظ على البيئة.
- وقد صدر من المجلس، قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٦^{١٧} والذي ركز على ضرورة الأهتمام بمواقع المشاريع الصناعية بساعاتها المختلفة^{١٨} وإنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن ودورها في تنقية الأجواء، خاصة إذا ما علمنا أن الساعات الإنتاجية لمختلف المشروعات الصناعية تتناسب تناسباً طردياً مع بعد المسافة عن مركز المدينة وفي الأغلب تكون الصناعات ذات الساعات الكبيرة البعيدة عن مركز المدينة هي الأكثر تلوثاً، ولذا تقع خارج نطاق الحزام الأخضر الخاص بالمدينة^{١٩}. وقد حدد القانون المذكور مفهوم التلوث^{٢٠} وقد شرع في هذا المجال العديد من القوانين الخاصة بحماية البيئة منه- التلوث- وبأشكاله المختلفة والمتتمثلة بتلوث الهواء والماء والتربة^{٢١}.

^{١٥} Laith Al-Kassab, Op.cit., P.٢٠.

^{١٦} وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، أثر الصناعات الملوثة على المدن الرئيسة في القطر، مصدر سابق، ص٧٧.

^{١٧} لقد تم تحديد مفهوم البيئة حسب القانون المذكور على أنها: "المحيط بجميع عناصره والذي تعيش فيه الكائنات الحية"، أنظر في ذلك: المصدر السابق، ص١٣.

^{١٨} د. عماد محمد ذياب الحفيظ و د. حسين علي السعدي، مصدر سابق، ص٢٣.

^{١٩} د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية وأعتبرات التوطن الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص١٢٧.

^{٢٠} وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الأقليمي، أثر الصناعات الملوثة على المدن الرئيسة في القطر، مصدر سابق، ص١٩.

^{٢١} أنظر في ذلك:

وقد صدر أخيراً قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٧ والحاص بحماية وتحسين البيئة والذي يهدف الى حماية البيئة وتحسينها- بما في ذلك المياه الأقليمية-من التلوث والحد من تأثيراته على الصحة والبيئة والموارد الطبيعية ووضع السياسة البيئية وأعداد الخطط اللازمة لذلك بما يحقق التنمية المستدامة^{٢٢}.

وقد أوجب القانون المذكور وضمن المادة -١٨- على أن تتضمن دراسة الجدوى الفنية والأقتصادية لأي مشروع تقريراً للأثر البيئي يتضمن ما يأتي:
أ-تقويم التأثير البيئي والتأثيرات الإيجابية والسلبية للمشروع على البيئة.
ب-الوسائل المقترحة لتلافي ومعالجة مسببات التلوث بما يحقق الأمتثال للضوابط والتعليمات البيئية.

ج-حالات التلوث الطارئة والمحملة والتحوطات الواجب إتخاذها.

د-البدائل الممكنة لأستخدام تقنيات أنظف بيئياً وترشيد إستخدام الموارد.

هـ-تقليص المخلفات وتدويرها أو إعادة إستخدامها.

و-تقدير كلف المنافع والأضرار البيئية التي يحدثها المشروع.

على أن تقوم الصناعات التي ينتج عن نشاطها أي نوع من أنواع التلوث بما يلي^{٢٣}:

أ-توفير أجهزة قياس ومراقبة التلوث وحسب طبيعته.

ب-توفير وسائل ومنظومات معالجة التلوث وتشغيلها والتأكد من كفاءتها ومعالجة الخلل حال حدوثه.

ج-بناء وإدامة قاعدة معلومات خاصة بحماية البيئة وتراكيز ومستويات الملوثات الناتجة عن المصدر وحسب طبيعتها.

وقد قامت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبرنامج الأمم المتحدة

-وزارة التخطيط، الصناعة وتلوث البيئة، من دراسات خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠، دراسة رقم (٤-١٢)، بغداد، بدون سنة النشر، ص ١٤.

-صبيحي عباس راجح، التشريعات البيئية-معناها وظهورها، بحث مقدم الى ندوة حماية البيئة من التلوث الصناعي للفترة من ١٣-١٦/٥/١٩٨٥، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤-١١.

^{٢٢} وزارة العدل، الوقائع العراقية، العدد (٣٦٦٢) في ٢٤/٣/١٩٩٧، بغداد، العراق.

^{٢٣} المصدر السابق.

للبيئة والاتحادات العربية النوعية بإعداد دليل الإرشادات العامة لتشخيص الآثار البيئية للصناعات المختلفة، حيث تضمن عشر خطوات لتشخيص الآثار البيئية للمشروعات الصناعية القائمة وهي على النحو الآتي^{٢٤}:

أ- معلومات عامة عن المشروع أو الصناعة مثل:

١- موقع المشروع وكل ما يرتبط به.

٢- الحالة الجوية حول المشروع.

٣- نوعية وكمية الإنتاج.

٤- نظام العمل وتوزيع العمال.

ب- رسم سير العمليات.

ج- تحديد المواد الداخلة.

د- تحديد المواد الخارجة، وهي:

١- منتجات المشروع.

٢- الضوضاء.

٣- الاهتزازات.

٤- الروائح.

٥- الحرارة.

٦- الغازات.

٧- الجسيمات العالقة.

٨- المخلفات السائلة.

٩- المخلفات الصلبة.

هـ- إجراء موازنة بين المواد الداخلة والمواد الخارجة.

و- تحديد المخلفات النهائية التي يجب التخلص منها.

ز- الإجراءات المستخدمة للحد من التلوث.

ح- التقييم النهائي للمشروع الذي يجب أن يتضمن تحديد:

١- الملوثات المختلفة الصادرة من المشروع.

٢- المشكلات البيئية الرئيسية التي يجب التعامل معها.

^{٢٤} عدنان الكندي و د. محمد الهواري، مصدر سابق، ص ٩٧-١٠١.

ط-تحديد أفضل الطرق العملية للتعامل مع الملوثات.

ي-التوصيات وخطة العمل.

لقد إهتمت الحكومة بتوفير الخدمات الصحية إدراكاً منها بأن ذلك يعتبر من المسائل الاستراتيجية التي تتضمنها طموحات التنمية الأقتصادية والأجتماعية الشاملة، ويتضح ذلك من خلال قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١، وقانون وزارة الصحة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ حيث تم فيهما تحديد حاجات المواطنين^{٢٥}:

أ-اللياقة الصحية الكاملة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لأفراد المجتمع.

ب-إن هذه اللياقة الصحية الكاملة حق يكفله المجتمع لكل مواطن.

ج-على الحكومة أن توفر مستلزمات التمتع به، لتمكنه من المشاركة في بناء المجتمع وتطويره.

إن تلك الخدمات الصحية يتم تقديمها في الأقتصاد العراقي من خلال مؤسسات الخدمات الصحية والتي تقسم الى نوعين^{٢٦}:

أ-مؤسسات الخدمات الصحية العلاجية وتشمل المستشفيات المتخصصة والتعليمية والعامة... الخ، وتتميز بالعلاج السريري.

ب-مؤسسات الخدمات الصحية الوقائية وتشمل تلك التي تهتم بمعالجات البيئة المختلفة وخاصة مكافحة الأمراض المتوطنة كالملاريا والبلهارزيا... الخ.

وتهدف الخدمات الصحية المقدمة من قبل الحكومة الى^{٢٧}:

أ-زيادة عدد الاطباء والمرضات وذوي المهن الصحية بالنسبة لعدد السكان وحاجتهم.

ب-توفير العلاج المجاني لكل أفراد المجتمع.

^{٢٥} وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، الخدمات الصحية في العراق-الواقع والآفاق

المستقبلية، دراسة رقم ٨٩٣، بغداد، ١٩٩١، ص ٤.

^{٢٦} المصدر السابق، ص ٧.

^{٢٧} أنظر في ذلك:

-وزارة التخطيط، تخطيط الخدمات في إطار خطة التنمية القومية، دراسة رقم ٢٠٥، بغداد، ١٩٨٦،

ص ١٨.

-وزارة التخطيط، الأطار العام لتخطيط الخدمات في العراق، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣-١٤.

- ج- توفير أساليب الوقاية الصحية والصحة العامة بهدف التقليل من تكاليف العلاج.
- د- الارتقاء بنوعية الخدمات الصحية وأعطاء اهتمام متزايد لمعالجة امراض الشيخوخة وما يعرف بأمراض الحضارة.
- وقد تبنت الحكومة السياسات والإجراءات التالية لتنمية الخدمات الصحية^{٢٨}:
- أ- تبني الحكومة المسؤولية الأساسية في مجال تقديم الخدمات الصحية.
- ب- اعداد وتوفير الكوادر الطبية والصحية المؤهلة بالمعارف والخبرات التي تتلاءم مع طبيعة المشاكل الصحية في القطر.
- ج- اعتبار الدواء سلعة أساسية ينبغي جعلها في متناول جميع افراد المجتمع مجاناً أو بأسعار مناسبة.
- د- تبني سياسة ترشيد النفقات في القطاع الصحي.
- هـ- اعطاء الصحة الوقائية الأولوية وخاصة في مجال توسيع مراكز الأمومة والطفولة وخدمات الصحة العامة مع تطوير الخدمات العلاجية.
- و- المحافظة على الأمن الصحي للقطر فيما يتعلق بالأمراض الوافدة.
- ز- زيادة عدد الأسرة في المستشفيات ورفع نصيب السكان منها.
- ولغرض التعرف على تطور الخدمات الصحية في العراق، نورد الجدول الآتي:

^{٢٨} المصدر السابق، ص ٢٢-٢٤.

جدول (٦-٥)
تطور الخدمات الصحية في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٩٢

ت	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
١	١٤٥	١٦٧	٢٠١	٢١٦	١٧٧	١٨٥
٢	١٧٨٨٨	٢٢٠٩٥	٢٥١٥٩	٢٧٧٥٦	٣١٢٢٧	٢٦٩٥٣
٣	١١٢٥	١٥٠٥	١٨٤٥	١٦٠٢	١١١٢	١١٣٥
٤	٢٢٢١	٣٠٨١	٤٤٥٣	٧٠٤٨	٩٣٦٦	٨٦١٩
٥	١٨٤	٤٩٣	٨١٣	١٣٩١	٧٩٨	٧٥٢
٦	٧٧٤٢	١٢٥٣٤	١٨٨٧٢	٢٦١٣٣	١٧٤٩٩	١٧٢٦٦
٧	٩,٤٤٠	١١,١٢٤	١٣,٢٣٨	١٥,٥٨٥	١٧,٨٩٠	١٨,٩٤٩
	١ ÷ ٧	٦٥١٠٣	٦٦٦١٠,٨	٦٥٨٦٠,٧	٧٢١٥٢,٨	١٠٢٤٢٧,٠
	٢ ÷ ٧	٥٢٧,٧	٥٠٣,٥	٥٢٦,٢	٥٦١,٥	٥٧٢,٩
	٣ ÷ ٧	٨٣٩١	٧٣٩١,٤	٧١٧٥,١	٩٧٢٨,٥	١٦٦٩٥,٢
	٤ ÷ ٧	٤٢٥٠,٣	٣٦١٠,٥	٢٩٧٢,٨	٢١١,٣	٢١٩٨,٥
	٥ ÷ ٧	٥١٣٠٤	٢٢٥٦٣,٩	١٦٢٨٢,٩	١١٢٠٤,٢	٢٥١٩٨,١
	٦ ÷ ٧	١٢١٩,٣	٨٨٧,٥	٧٠١,٥	٥٩٦,٤	١٠٩٧,٥

المصدر:

وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة.

حيث نلاحظ أن معظم المؤشرات النسبية-السكان \ الخدمات الصحية-تتجه نحو الانخفاض، وذلك لكون الزيادة السنوية في السكان هي أكثر من تلك المتحققة في الخدمات الصحية المقدمة، ذلك إذا ما عرفنا أن الخدمات المذكورة لم تحقق زيادات مستمرة-تذبذب- خلال الفترة كلها.

المبحث الثاني البيئة السياسية

ان البيئة السياسية التي راعت وأحاطت بعملية التنمية الاقتصادية في العراق قد انتقلت باتجاهاتها الاستراتيجية من مرحلة الى أخرى وكالاتي:
أولاً: حتى نهاية الخمسينات تم التأكيد على تطوير القطاع الزراعي ودعم الصناعات الخفيفة المعوضة للأستيراد وحصر التدخل الحكومي في تشجيع الإنتاج الصناعي وقيام عدد محدود من المنشآت الكبيرة وهو ما كان بسبب تأثير آراء الخبراء الغربيين من البنك الدولي للأنشاء والتعمير. حيث ساد آنذاك النظام الملكي الذي كان يعمل على تطوير البنية التحتية وخاصة بالنسبة للري ومكافحة الفيضانات وتقديم معونات هامشية للصناعيين وبما يضمن الأستقرار السياسي وتجاوز الفتن العشائرية وتوطين جماعات البدو ومكافحة أنشطة التهريب ودعم الملاك الأقطاعيين وحماية الهياكل الاجتماعية التقليدية وتعزيز الطبقة الكومبرادورية (من المتنفذين) ومواجهة نقص العرض بتسهيل تجارة الأستيراد.
ولاشك ان تأمين النفط الأيراني في عهد مصدق في العام ١٩٥١ ولفترة قصيرة وما رافقته من ضغوط سياسية داخل العراق ومن خلال عدد من النواب قد دفع شركات النفط العاملة في العراق الى القبول بمنافسة أرباح النفط عام ١٩٥٢. وقد أدت هذه الأتفاقية الى قفزة في الأيرادات العامة، وبحشا عن تشغيل العمال الصناعيين العاطلين بسبب تأثيرات منافسة السلع المستوردة وأمتصاص قوى الضغط السياسي في الداخل قد دفع كل ذلك الى التدخل الحكومي المباشر في الإستثمار الصناعي والقبول بالتوجه كمبادر إنتاجي.

هكذا ظهر الإستثمار الصناعي في عدد محدود من المنشآت الكبيرة مثل
معمل سمنت سرجنار في السليمانية ومعامل الغزل والنسيج القطني والسكر
وسمنت حمام العليل في الموصل، إضافة الى ثلاث محطات للطاقة الكهربائية في
كركوك وبغداد والبصرة.

ثانياً: وفي العقد السابع أعتبرت السلطات السياسية الجديدة بعد ثورة (١٤
تموز ١٩٥٨) الصناعة، القطاع الأكثر حساسية لتأكيد التحويل من النظام
الملكي الى النظام الجمهوري، وذلك بسبب إهمال النظام السابق ولفترة طويلة
القطاع المعني، وبسبب امتداد التأثيرات السياسية للتوجهات التحررية والقومية
والأشتراكية للنظام المصري، فقد تم في تموز ١٩٦٤ تأمين عدد من المنشآت
الصناعية الخاصة (الكبيرة والمتوسطة) بجانب عدد من المنشآت الاقتصادية
الأخرى.

ولاشك بأن الأضطرابات السياسية التي تكررت بشكل أو بآخر، خلال
الستينات قد أعاققت تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة
للمشروعات الصناعية العامة الكبيرة، ونتيجة للجمود النسبي في إيرادات
النفط وحتى توقفها في العام ١٩٦٧، فإن الأستثمارات العامة قد تعثرت كثيراً
وخاصة في الخطة ٦٥-١٩٦٩، ومع ذلك فإن الصناعات الغذائية والصناعات
النسيجية قد حققت نمواً تجاوز في معدلها المركب (١٢%)، غير أن الفروع الأخرى
لم تبلغ أكثر من نصف هذا المعدل، وقد أسهم القطاع الخاص رغم قرارات التأميم
عام ١٩٦٤، بدور فاعل في تحقيق النمو المذكور وبالنتيجة يلاحظ أن نسبة
مساهمة الصناعات الصغيرة في مجموع الإيرادات الصناعية ازدادت من ٢٤,٧%
عام ١٩٦٢ الى ٢٧,٤% عام ١٩٦٩.

ثالثاً: شهد العقد الثامن، بيئة سياسية غير مستقرة في الداخل وعلى الحدود
الشرقية، ذلك فضلاً عن دور الجيش العراقي في معارك تشرين الأول ١٩٧٣، وقد
تضمنت هذه الفترة أهم خطتين، (١٩٧٠-١٩٧٤) و (١٩٧٦-١٩٨٠) واللتين
تمثلان قفزة كبيرة في التنمية الصناعية على وجه الخصوص وذلك من حيث
التأكيد على السعات الكبيرة وفي صورها المختلفة-منشآت منفردة أو عقد

^١ وزارة التخطيط، كتاب الجيب الأحصائي ١٩٦٠-١٩٧٠، بغداد، ١٩٧٢.

صناعية أو مجتمعات حضرية. وما شجع على هذا الاتجاه هو تزايد إيرادات النفط بعد تأميم الاستثمار النفطي كاملاً خلال عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣ وصدور قرارات الأوبك برفع الأسعار ابتداءً بمؤتمر طهران عام ١٩٧٣ والتي تمخضت عنها ما عرف بأزمة الطاقة، حيث استمرت وتائر تصاعد أسعار النفط حتى بداية الثمانينات. ولاشك بأن الاستراتيجية المعتمدة من قبل القيادة السياسية كانت، تقليل الاعتماد على مصدر أولي واحد للإيرادات من خلال إنشاء الصناعات البتروكيمياوية بجانب تطوير الصناعات الوسيطة الكيماوية والتعدينية. ومن الجدير بالانتباه أن تزايد إيرادات النفط مع تأكيد طريقة التحول الاشتراكي قد دفعا إلى إطلاق كل الإمكانيات الاقتصادية المتاحة من خلال المزيد من الإنفاق الحكومي فأزداد دور الساعات الكبيرة على المستويين العام والخاص على السواء، فمثلاً تم إنشاء العديد من تلك المنشآت وأهمها^٢:

١- مجمع عكاشات لانتاج الأسمدة الفوسفاتية والمجمع البتروكيمياوي لانتاج البلاستيك.

٢- توسيع معمل الأسمدة الكيماوية في البصرة، معمل الأسكندرية لانتاج السيارات والساحبات، المحطات الكهربائية وبناء محطات جديدة، معامل السمنت وبناء معمل سمنت الفلوجة.

٣- إنشاء معمل الإطارات والأنابيب المطاطية للسيارات والدراجات.

٤- تشغيل المعامل المستكملة كمشروع استخراج الكبريت في المشرق.

٥- مصنع الحديد والصلب، مصنع الأنابيب الحلزونية.

٦- مصفى البصرة، مصفى الموصل.

٧- معمل المصاييح الكهربائية، معمل الأنابيب البلاستيكية، معامل الكتل الكونكريتية، معامل الطابوق، معامل الغزل والنسيج.

٨- مشاريع غذائية متنوعة.

وقد أدى تنفيذ تلك المشاريع إلى تعزيز دور القطاع الصناعي العام، حيث بلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعة التحويلية (٥٥,٨%) مقارنة بالقطاع الخاص الذي بلغت مساهمته (٤٤,٢%) عام ١٩٧٥

^٢ حميد جاسم حميد وآخرون، الأقتصاد الصناعي، مصدر سابق، ص ٤٣٥، ٤٣٧.

بالمقارنة مع نسبة مساهمتهما عام ١٩٧٠، فكانت للأول (٥٦,٤%) وللثاني (٤٣,٦%)، وتطورت إلى أن وصلت إلى (٥٩,٩%) للقطاع العام و (٤٠,١%) للقطاع الخاص عام ١٩٨٠.^٣

وبشكل عام كانت استراتيجيات تعويض الإستيرادات هي المتبعة في القطاع الصناعي العراقي للفترة (٧٠-١٩٧٤) والتي إتسمت بـ:
١- تمييزها الشديد نحو صناعة السلع الوسيطة وصناعة السلع الإستهلاكية وخاصة تلك التي تستخدم المواد الأولية والمحلية. وكما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥-٧)

تطور الأهمية النسبية للأستيرادات وقيم الإنتاج
حسب الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية العراقية
للسنوات (١٩٧٠-١٩٨٠)

الفروع الرئيسية السنة	الأستهلاكية		الوسيطه		الرأسمالية	
	القيمة الإنتاج	الأستيرادات	القيمة الإنتاج	الأستيرادات	القيمة الإنتاج	الأستيرادات
١٩٧٠	٦٩,١	٣١,١٧	١,١٢	١٥,٥٣	٥٢,٨	١٣,٨
١٩٧٥	٦١,٩	٢٢,٥٤	١٧,٢	١٠,٢	٦٦,٥٦	١٣,٥
١٩٨٠	٤٥,٣	١٦,٨٣	٢٨,٩	١٣	٦٩,٥	١٨,١

المصدر:

- تم احتساب النسب اعتماداً على بيانات المجموعات الأحصائية للسنوات المذكورة.
- بيانات الملحق (٥).

ونخلص من الجدول ان هناك اتجاهًا عامًا للأخفاض في الأستيرادات الأستهلاكية والوسيطه خلال السنوات المذكورة وفي المقابل هنالك اتجاه نحو الأرتفاع في قيمة الإنتاج لكل من السلع الوسيطة والرأسمالية. وتتضح تلك الصورة أكثر اذا ما

^٣ المصدر السابق، ص ٤٣٧. ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية.

^٤ وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، آفاق استراتيجية التصنيع في القطر، دراسة رقم (٩٣)، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٩-٤٠.

عرفنا ان متوسط قيمة الإنتاج في صناعة السلع الإستهلاكية للسنوات (٧٠-١٩٨٠) هو (٥٨,٨%) ولصناعة السلع الوسيطة (١٥,٧%) مقارنة بصناعة السلع الرأسمالية التي بلغ المتوسط المذكور (١٥,١%).

٢- مساهمة سياسة الحماية التي تبنتها الحكومة العراقية في تطبيق الاستراتيجية المذكور في إيجاد ذلك التحيز من خلال الارتفاع الشديد في التعرف الكمركية على تلك السلع.

واستمر اتباع استراتيجية تعويض الأستيرادات في الفترة اللاحقة ١٩٧٦-١٩٨٠، ولم تحقق الهدف المرجو منها حيث أن معظم الصناعات التي أقيمت-بضمنها السعات الكبيرة- تركزت أيضاً في إنتاج السلع الإستهلاكية والوسيطة وبالتالي فهي استمرت في اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المستوردة، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للأخيرة (٥٢,٧%) للسنوات (٧٠-١٩٨٣)، بينما كان المتوسط العام لها للفترة (٧٠-١٩٩٠) هو الأكثر والذي بلغ (٥٠,٨%).

فضلاً عما سبق فإن اجازات التأسيس وشم الأستيراد، تمنح دون عوائق ادارية أو مالية تذكر. ولكن لسوء الحظ ان ضعف الوعي الإستثماري وعدم توفر المعلومات الكافية بشأن الفرص الأستثمارية الأكثر ربحية وميل المضاربة... كل ذلك بالإضافة الى سلوكيات التقليد والمحاكاة والمظهرية، قد دفعت الى تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية وفي حلقات صناعية محدودة. وهكذا تزامن التركيز الإنتاجي مع تأكيد السعات الكبيرة. ولاشك أن توافر التسهيلات الخارجية وخاصة من أرصدة العملات الصعبة، قد أسهم في ضمان توافر المستلزمات الأجنبية مما زاد من اعتماد الصيغ المختلفة لأستيراد الصناعات الكبيرة ذات التكنولوجيا كثيفة الرأسمال المعتمدة على المصادر الخارجية لمستلزماتها كما ذكر سابقاً.

ولا بد أن نذكر ما ورد في التوجهات المركزية للدولة في ضرورة تحقيق التنمية الصناعية وتأكيد الوتائر التكنولوجية المتطورة.

وفي خضم كل هذه الحقائق فإن تشكيل دائرة التنظيم والمساعدات في وزارة الصناعة ودورها الفاعل في تشكيل تعاونيات إنتاجية وفي دعم الصناعات الصغيرة خلال تسهيل بعض إحتياجاتها قد أسهم في حماية السعات الصغيرة من

الأنهيار التام تجاه النمو المتزايد للسعات الكبيرة بجانب تفاقم منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية.

رابعاً: في الثمانينات شهد العراق وحتى عام ١٩٨٨ حرباً مستمرة استنزفت موارد اقتصادية كبيرة نسبياً، ودمرت خلالها منشآت صناعية كبيرة عديدة، خاصة في بغداد والمحافظات المتاخمة للحدود مع إيران. ولم يكن باستطاعة الحكومة آنذاك إلا تعبئة كافة الموارد لصالح المجهود الحربي. وأنشأت في المقابل عشرات المنشآت الصناعية الكبيرة لخدمة الأغراض العسكرية الحربية والتعبوية والمساندة. كما وأعيد توطن العديد من المنشآت المهذدة بالضرب (البري والجوي)، وفي نفس الوقت استمر القطاع الصناعي العام على توسيع جهازه الإنتاجي من خلال تنفيذ أو استكمال مشروعات مخططة سابقاً.

وبغية التعرف على دور القطاع العام في النشاط الصناعي وخلال عقد الثمانينات، نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-٨)

دور القطاع العام في النشاط الصناعي في العراق خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)

السنة	عدد المنشآت %	عدد المشتغلين %	قيمة الإنتاج %
١٩٨٠	٠,٨	٥٣,٦	٥٧,٠
١٩٨٥	١,١	٦٢,٦	٦٠,٨
١٩٩٠	٠,٤	٤٩,٤	٥٤,٠

المصدر: فلاح خلف علي الربيعي، دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول البنيناني في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص ٢٣.

ونخلص من الجدول السابق الى أن هنالك زيادة في نسب كل المؤشرات الواردة في الجدول بين السنتين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، وبالرغم من انخفاض الأهمية النسبية لتلك المؤشرات سنة ١٩٩٠ إلا أن المتوسط العام لكل من الأهمية النسبية لعدد المشتغلين وقيمة الإنتاج في القطاع العام استمر في كونه أعلى مما تحقق في القطاع الخاص، حيث بلغ للمؤشر الأول (٥٥,٢%) وللتاني (٥٧,٣%).

ومن الجدير بالذكر أن النصف الثاني حمل معه تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية وذلك لأسباب عديدة منها:

١- إستمرار الحرب وما صاحبه من ظروف عسكرية وسياسية صعبة في الداخل وعند الحدود وما تطلبه ذلك من سحب جانب كبير من الموارد البشرية التكنيكية الماهرة وشبه الماهرة للعمل في صفوف القوات المسلحة، بالإضافة الى إعادة تخصيص معدلات عالية من رؤوس الأموال المتاحة لصالح الأحتياجات العسكرية.

٢- دور سوريا في منع تصدير النفط عبر الأنابيب المارة في اراضيها بسبب التوتر الحاصل في العلاقات بينها وبين النظام العراقي السابق.

٣- الهبوط الشديد في أسعار النفط في منتصف الثمانينات.

٤- تشخيص ظواهر سلبية عديدة في الجهاز الإداري وما سببه ذلك من تعثر الإنتاج كما ونوعاً ورمحيتته، مما دفع الحكومة الى العمل على إعادة النظر في الهيكل المؤسسي لهذا الجهاز واعتماد توجيهات جديدة في السياسة الاقتصادية والتي كان أهمها:

أ- صدور قرار السماح بالاستيراد بدون تحويل خارجي وذلك في العام ١٩٨٧، وقد أعطى القرار المذكور لتجار الاستيراد مجالاً واسعاً لممارسة أنشطتهم الاعتيادية في توفير السلع الاستهلاكية التي تتسم بطلب سريع، وتضمن لهم أرباحاً عالية نسبياً. ونظراً لما يحدث من ممارسات سلبية في ظل هذه التحولات المفاجئة في السياسة التجارية وخاصة في بلد وصل دور القطاع العام الى أصغر الوحدات الإنتاجية والإتتمانية والتوزيعية فقد تدهور سعر صرف الدينار العراقي وبمعدل أعلى مما سبق وبشكل مستمر حتى بعد إنتهاء الحرب في آب ١٩٨٨، كما وأن التوجه الجديد لم يحقق هدفه الرئيس في توفير مستلزمات الإنتاج الأساسية للمنشآت الصناعية والزراعية والخدمية أو الأحتياجات الضرورية للمجتمع بشكل عام، لأن الطلب السوقي مع التفاوت في توزيع الدخل-حيث كانت نسبة الفئة الدخلية دون المتوسط ٥٦% من مجموع الفئات وفئة الدخل المتوسط ٧,٩% والأخيرة والتي هي الفئة الدخلية فوق المتوسط ٣٦,١% عام ١٩٨٨، وإزداد هذا التفاوت عام ١٩٩٣ حيث كانت النسب وحسب الفئات الثلاثة الواردة (٦٢,٧) للأولى و (٦,٣) للثانية و (٣١) للثالثة على

التوالي^٥ - يتركز في السلع الاستهلاكية والترفيه بشكل خاص، وخاصة إذا ما عرفنا، بأن الأجهزة الحكومية المختصة كانت توفر وبشكل منتظم السلع الغذائية والدوائية والخدمات الضرورية وتعرضها في الأسواق بأسعار مدعومة.

ب- الغاء التخطيط الزراعي وأجهزته المختصة والتي إنتهت بأنتهاء دور المجلس الزراعي الأعلى كلياً وبذلك أعطيت للمزارعين الحرية الكافية للاختيار في تخصيص الموارد وإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

ج- تخفيف القيود على نظام التسعير، وقد إنتهى ذلك بالغاء الجهاز المركزي للأسعار، وبذلك سمح للمنتجين أو التجار أن يحددوا الأسعار وفق ظروف العرض والطلب. وبغية إبعاد توجهات المزارعين عن تصعيد أسعار السلع الزراعية، إستمرت الدوائر المختصة بإصدار قوائم هذه الأسعار، والتي كانت مسألة الألتزام بها في نهاية الثمانينات أمراً نسبياً.

د- تضيق القطاع العام لدوره المباشر في الإنتاج والتسويق وذلك بالتركيز على أكبر الحلقات الإنتاجية التي تصعب على المستثمرين في القطاع الخاص المبادرة فيها، أو التي تتعلق مباشرة بأهداف استراتيجية للدولة مما يستوجب أبعاد القطاع الخاص عنها، وقد توج هذا التوجه الجديد خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحويل جانب هام من أنشطة القطاع العام الى القطاع الخاص، فقد تم تحويل (٧٦) منشأة صناعية الى القطاع الخاص بلغ مجموع قيمها (٣٩٧,٢٨٥) مليون دينار أي ما يعادل أكثر من (١٢٠٠) مليون دولار، وقد تركزت عملية المخصصة هذه في الأنشطة الإنشائية والغذائية والنسيجية^٦.

هـ- تجميد وشم الغاء ضريبة التراكات والتي تعد من أهم ضرائب رأس المال المساهمة في تحويل ممتلكات القطاع الخاص الى القطاع العام والتي بدأ الإهتمام بها منذ منتصف الستينات^٧.

^٥ جمعية الأقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، النسخة الأولى، مصدر سابق، ص ٧٨.

^٦ د. هوشيار معروف، المخصصة وكفاءة المنشأة الصناعية مع التركيز على العراق، مصدر سابق، ص ٢٤.

^٧ بدأ الأهتمام بهذه الضريبة ودورها في تحول النظام الأقتصادي من خلال الأدوات المالية بعد نشر أطروحة المرحوم الأستاذ الدكتور عبدالعال الصكبان حول ضرائب التراكات في جامعة القاهرة عام ١٩٦٣.

وأخيراً تم استخدام بيانات خاصة بكل من السياستين المالية والنقدية كمتغير مستقل وساعات الإنتاج الصناعي كمتغير تابع للحصول على النتائج الآتية:

أولاً: السياسة المالية:

١- الإنحدار البسيط:

أ- الساعات الإنتاجية الصناعية الكبيرة-القطاع العام (٧١).

١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٩٠
المتغير المستقل: (٧١٨) النفقات الأستثمارية الحكومية-أسعار جارية.	
$V_1 = 1,3 + 0,20 V_{18}$ SE: ٠,٥٨ ٠,٠٢ T: ٢,٣ ٦,٩ $R^2 = ٨٥,٨ F = ٤٨,١$	الإرتباط ضعيف بين المتغير المستقل والمتغير التابع

ب- الساعات الإنتاجية الأخرى-الكبيرة (قطاع خاص) والصغيرة-معادلاتها غير ناجحة والأرتباط بينها وبين المتغيرات التابعة ضعيف.

٢- الإنحدار المتعدد:

أ- الساعات الإنتاجية الكبيرة - القطاع العام (٧١).

١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٩٠
المتغيرات المستقل: (٧١٨): النفقات الأستثمارية الاجمالية الحكومية- (٧٣٠): تخصيصات القطاعات الأقتصادية. (٧٣١): تخصيصات القطاع الصناعي. (٧٣٦): النفقات الإستثمارية الصناعية.	
$V_1 = ٠,٣١ + ٠,٥٦ V_{18} - ٠,٣٣ V_{36}$ SE: ٠,٥٣ ٠,١٢ ٠,١٠ t: ٠,٥٩ ٤,٧ ٣,٠٣ $R^2_{adj} = ٩٢ D.W. = ١,٥$	الإرتباط ضعيف

ب-السعات الإنتاجية الأخرى: كان الارتباط فيما بينها وبين المتغيرات المستقلة ضعيف.

ونلاحظ ضمن معادلة الإنحدار البسيط أن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (٧١) تفسر وبنسبة (٨٥,٨%) من قبل المتغير المستقل. أما ضمن الإنحدار المتعدد فأن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة (٧١٨) و (٧٣٦) تفسر وبنسبة (٩٣%) التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (٧١).

ثانياً: السياسة النقدية:

-الإنحدار البسيط والأنحدار المتعدد:

كانت المعادلات التي تبين تأثير السياسة النقدية-القروض المقدمة من قبل المصرف الصناعي كمتغير مستقل- في السعات الإنتاجية الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الخاص، غير ناجحة والارتباط فيما بين الأخيرة والمتغير المستقل ضعيف.

المبحث الثالث

البيئة الاجتماعية

تبين سابقاً بأن البيئة الاجتماعية تتضمن محددات عديدة، داخل المنشأة الصناعية وخارجها ومن أهم هذه المحددات:

أولاً: انعكاس العادات والتقاليد وتأثيرات مراكز السلطة أو جماعات النفوذ والعلاقات الهيكلية السائدة في المجتمع المحيط على:

- ١- العلاقة بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي.
- ٢- بناء السلوك المؤسسي ومستوى استقراره.
- ٣- العلاقة بين توسع الانتاج وكفاءة الأداء.

ثانياً: نطاق الانفتاح أو الانغلاق (أقليمياً وقطرياً ودولياً) والمستوى الثقافي السائد الملتم لذلك النطاق وما يحدده هذان الامران من توجهات الطلب المختلفة.

ثالثاً: نظرة المجتمع تجاه المرأة ودورها في الانتاج والتبادل والاستهلاك.

رابعاً: تغيرات العلاقة بين الريف والحضر وانعكاساتها على أنماط التكنولوجيا ومستويات الادارة وسلوكيات الاستهلاك... الخ.

خامساً: التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة وانعكاساته.

سادساً: دور الحكومة بين المبادرة والتدخل من خلال القوانين والأنظمة والتعليمات من جهة والعلاقة بين القطاعين العام والخاص من جهة اخرى.

لقد اهتمت الحكومة بهذا الجانب-البيئة الاجتماعية-من خلال سعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع وزيادتها وتحسينها كما ونوعاً وتجسد الاهتمام المذكور بإنشاء مركز متخصص لتقديم خدمات التنمية الاجتماعية وذلك عام ١٩٤٩ والذي يعتبر العراق من خلاله البلد الاول-ضمن البلدان

الخليجية-في هذا المجال، ومن ثم تأسست المديرية العامة للخدمات الاجتماعية عام ١٩٥٢^١. وركز النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٤ على تنفيذ برامج مختلفة استهدفت تنمية المجتمعات المحلية والتي تمثلت بالبرامج التأهيلية والتدريبية واخرى اجتماعية وثقافية وتعليمية وصحية وبحشية والتي عملت كل حسب مجالها على تطوير الصناعات الشعبية والبيئية-الساعات الصغيرة-، وتوجيه الاسر ونظافة البيئة الصحية... الخ^٢.

وجاء بعد ذلك بفترة، قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ليلبور الاهتمام بهذا المجال من خلال التأكيد على التضامن الاجتماعي وتأمين الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع ودعم الحكومة للأسر ذات الدخل المنخفض وتقليل ظاهرة العوق في المجتمع وذلك بتأهيل المعوقين وتدريبهم وزجهم في مختلف مجالات العمل... الخ^٣. وتجسد ذلك الاهتمام ايضاً من خلال تأكيد الحكومة وضمن خطط التنمية القومية على اتجاهين^٤؛
أولاً: تطوير الخدمات العامة كما ونوعاً.

ثانياً: تأكيد مفهوم اجتماعي اشتراكي للخدمات العامة.
إضافة الى تأكيدها ضمن الخطط المذكورة على ضرورة تحقيق الاهداف الاجتماعية الاتية^٥:

أولاً: الاهتمام بزيادة الخدمات الصحية والتعليمية.
ثانياً: زيادة فرص العمل امام الأيدي العاملة القادرة على العمل، بشكل متكافئ بين مختلف مناطق القطر من خلال توزيع المشاريع الاستثمارية ذات السعات الكبيرة التي تستطيع استيعاب اكبر عدد ممكن من القوى العاملة.

^١ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السعودية، أضواء على برامج ومراكز التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، الأسبوع العربي الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي، الرياض، ١٩٨٩، ص ٥٩.

^٢ المصدر السابق، ص ٦٠.

^٣ رسمية محمد الزبيدي، التخطيط الاجتماعي لرعاية الأسر، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الرعاية الاجتماعية، معهد الرجاء، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨-٩.

^٤ د. بديع القادو و د. أحسان سمارة، الرعاية الاجتماعية في العراق، الطريق الجديد، جمعية الأقتصاديين العراقيين، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٨.

^٥ د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

ثالثاً: تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع والسعي نحو تقليل التفاوت في الدخل.

رابعاً: العمل على أن تلبي مخرجات الجامعات والمؤسسات التعليمية المهنية احتياجات المشاريع الانتاجية وبساعاتها المختلفة.

واتبعت عدة سياسات لتنفيذ تلك الاهداف منها^٦:

أولاً: ابراز دور القطاع الاشتراكي لدفع عملية التنمية في كل القطاعات والاسهام في المشروعات ذات السعات الكبيرة والتي تقع خارج امكانية القطاع الخاص.

ثانياً: توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص ليساهم بدوره في تحقيق التنمية.

وما يدل على ذلك ايضاً ارتفاع نسبة التخصيصات في قطاع الخدمات مقارنةً بالقطاعات الاخرى وللفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) وكما يظهر من الجدول الآتي:

جدول (٥-٩)

التوزيع النسبي لتخصيصات خطط التنمية القومية ومصروفاتها
حسب القطاعات في العراق للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)

القطاعات	التخصيصات %	المصروفات %	كفاءة الصرف
الزراعة	١٢	١٣	٦٨,١
الصناعة	٢٨	٢٥	٦٠,١
النقل والمواصلات	١٤	١٦	٧٢,٩
المباني والخدمات	٢١	٢١	٦٥,٥
إستثمارات أخرى	٢٥	٢٥	٦٦,٨

المصدر:

جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، النسخة الاولى، بغداد، ١٩٩٥، ص ١٢٥.

^٦ د. عادل شكاره و د. عبدالمنعم الحسيني، التخطيط الأقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص ٣٠٦-٣٠٧.

وسيتم توضيح البيئة الاجتماعية وفقاً للعناصر الآتية:
 أولاً: التفاوت في توزيع الدخل.
 ثانياً: الهجرة الداخلية والتحضر.
 ثالثاً: توفير فرص العمل للجميع-التشغيل الكامل-.
 رابعاً: تقديم الخدمات العامة للسكان وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: التفاوت في توزيع الدخل

لغرض التعرف على التفاوت في توزيع الدخل نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-١٠)

تطور معامل جيني لقياس التفاوت

في توزيع الدخل في العراق للسنوات (١٩٧٦-١٩٩٣)

السنوات	معامل جيني (١)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس ١٩٨٠ (٢)
١٩٧٦	٠,٣٧	٦٨,٣
١٩٧٩	٠,٤٢	٨٦,١
١٩٨٥	٠,٣٨	١٧١,٣
١٩٨٨	٠,٣٦	٢٤٠
١٩٩٣	٠,٤٣	٦٢٦٨,٦

المصدر:

١- جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٧١.

٢- الأمم المتحدة، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، مصدر سابق، ص ٤١.

حيث نلاحظ ان معامل جيني قد سجل ارتفاعين، الاول عام ١٩٧٩، وذلك ناجم عن ازدياد المعامل نفسه في الحضر من (٠,٣٤) عام ١٩٧٦ الى (٠,٦٤) عام ١٩٧٩^٧ بسبب تراكم الثروة لدى طبقة التجار والمقاولين، نظراً لزيادة حركة

^٧ جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٧١.

التجارة (زيادة الاستيرادات وزيادة المقاولات) التي صاحبت تنفيذ مشاريع خطة التنمية القومية (١٩٧٦-١٩٨٠). والثاني عام ١٩٩٣ الذي وصل الى (٠,٤٣) بعد ان انخفض ذلك المعامل الى (٠,٣٨) و (٠,٣٦) للسنوات ١٩٨٨، ١٩٨٥، على التوالي. ويعود ذلك الارتفاع عام ١٩٩٣ الى ارتفاع معامل جيني في الريف من (٠,٣٧) عام ١٩٨٨ الى (٠,٥٣) عام ١٩٩٣ بسبب استلام كبار الملاك الزراعيين، المبالغ الكبيرة جراء بيع حاصلاتهم الزراعية نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي وتوقف الاستيراد، وما يؤدي اليه ذلك من ارتفاع ملحوظ في الاسعار، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٦٨,٣%) عام ١٩٧٦ الى (٦٢٦٨,٦%) عام ١٩٩٣.

أما الجدول رقم (٥-١١) فيبين لنا ذلك التفاوت في توزيع الدخل بين السنتين ١٩٨٨ و١٩٩٣.

جدول (٥-١١)

التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الفئات الدخيلة
في العراق للسنتين (١٩٨٨-١٩٩٣)

١٩٩٣			١٩٨٨			السنوات
نسبة الأسر من المجموع الكلي	الدخل بأسعار ثابتة لـ ١٩٨٨	دخل الأسرة الشهري	نسبة الأسر من المجموع الكلي	الدخل بالأسعار الثابتة لـ ١٩٨٨	دخل الأسرة الشهري	دخل الأسر ونسبتها الى الفئات الدخيلية
٦٢,٧	٧٣,٩	١٩٣٠	٥٦	٣٣٧,٤	٣٣٧,٤	دون المتوسط
٦,٣	١٤٤,٩	٣٧٣٨,٢	٧,٩	٤١٧,٧	٤١٧,٧	الدخل المتوسط
٣١	٢٨٨,٥	٧٥٣٢,٣	٣٦,١	٥٣٣,٢	٥٣٣,٢	فوق المتوسط

المصدر:

جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، النسخة الثانية، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

ونخلص من الجدول الى ان التفاوت يظهر وبشكل واضح وخاصة من خلال الفرق بين نسبة الاسر التي تشكل الفئة الدخلية فوق المتوسط فالفرق بين النسبتين يشكل تقريباً (٢٠%) عام ١٩٨٨، واستمر ذلك الفرق بل ازداد بعد مرور ثلاثة سنوات على الحصار-الى (٣١,٧%) عام ١٩٩٣ مع انخفاض نسبة الفئة الدخلية المتوسطة بمقدار (١,٦%) من عام ١٩٨٨. ان ذلك التفاوت قد ادى الى بروز فئة مرتفعة الدخل ومن الوسط غير المتعلم او شبه المتعلم إذا ما عرفنا ان نسبة المتعلمين ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين لسنة ١٩٩٤ مثلاً في العراق هو منخفض مقارنة ببعض البلدان الواردة في الجدول الآتي:

جدول (٥-١٢)

تطور معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في العراق
وبعض البلدان المختارة خلال السنوات المؤشرة

السكان ١٩٩٤	نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين الكبار%		الأمية بين الكبار ١٩٩٢ (مليون نسمة)	السكان ١٩٩٢	البلد
	١٩٩٤	١٩٧٠			
١٩,٧	٨٣	٦٠	٢,٢	١٨,٨	ماليزيا
١٧,٨	٩٠,١	٧٧	١,٣	١٧,٧	سري لانكا
١٩,٦	٥٦,٨	٣٤	٣,٨	١٩,٣	العراق
٢٧,٤	٥٩,٤	٢٥	٣,٧	٢٦,٤	الجزائر
٢٦,٥	٧٧	٣٢	٣,٥	٢٥,٣	كينيا
٤٣٢٧	٦٩,٧	٤٦	٢٩٠٠	٤٢٤٠	البلدان النامية
٥٥٥٤	٧٧,١			٥٤٥٠	البلدان المتقدمة
١٢٢٨	٩٨,٥			١٢١٠	العالم

المصدر:

١-البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مصدر سابق، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧.

٢-البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٤٧.

حيث نلاحظ ان نسبة الامية بين سكان العراق تصل الى ما يقارب خمس السكان اي (١٩,٧%) عام ١٩٩٢ وهي نسبة كبيرة مقارنةً ببقية البلدان الواردة في الجدول، خاصة اذا ما عرفنا ان من بين تلك البلدان هنالك من يأتي بعد العراق في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية للاعوام المذكورة ١٩٩٢-١٩٩٤. إن تلك الفئة-مرتفعة الدخل-قد اعتمدت على سلوكيات المضاربة والمقامرة والتحايل على التشريعات القائمة وخاصة من خلال الاستيراد، وان هذه الفئة لاتتجه بطبيعة سلوكيتها نحو الاستثمارات الصناعية، بل نحو السلوكيات الاستهلاكية الترفيهية ونحو المضاربة على مختلف السلع وحتى على الخدمات (الصحية والسياحية) وبالتالي فقد حلت هذه الفئة محل فئة المنظمين الصناعيين الرواد الذين اسهموا في بناء معظم الصناعات بما فيها الكبيرة والمتوسطة، أما الفئة الثانية فهي فئة غالبية السكان من ذوي الدخل المحدودة، وان طلبهم ينحصر عادة في المواد الغذائية وذلك كلما اشتدت ضغوط الفئة الاولى في التسويق والاسعار.

لقد أدت البيئة الاجتماعية الممزقة بين هاتين الفئتين الى ظهور سلوكيات اجتماعية جديدة لاتتناسب تماماً مع اعادة هيكلية النشاط الصناعي مؤسسياً لصالح التكامل بين السعات المختلفة، حيث ان المهارات الكثيرة بدأت تدخل عالم النسيان وان الاستثمارات النسبية التي تحققت في العقود السابقة، لم تؤد الى ظهور فئة عمالية وادارية انتاجية، تتسم بالكفاءة فلم يمارس الخريجون انشطة تعزز من قدراتهم التطبيقية للمناهج الدراسية التي سبق وان تلقوها، وان هذه الظاهرة قد انتشرت على مستوى واسع مما زاد من احباط طلبة المعاهد والكليات حيث ان العوائد العالية التي يحققها المضاربون من فروقات الاسعار، قد اغرت الكثيرين بما فيهم الخريجين نحو اتباع اسهل الطرق المشروعة وغير المشروعة لكسب الارباح السريعة والكبيرة وذلك دون اي اهتمام بالنشاط الصناعي.

وبهدف توفير البيئة الاجتماعية الايجابية للتنمية الصناعية بشكل عام وللحفاظ على السعات الصغيرة، فقد اقترح بعض خبراء الامم المتحدة^{١١٠-١١١} اعطاء

^١ أنظر في ذلك:

-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ٩٠، ص ص ١١٠-١١١.

الاسبقية للاماط كثيفة العمل القادرة على استيعاب اكبر عدد ممكن من العمال مع دعم دور المرأة والاسرة المنتجة.

ثانياً: الهجرة الداخلية والتحضر

للحجرة الداخلية أهمية متزايدة بالنسبة لمختلف بلدان العالم بشكل عام وتلك الآخذة بالنمو بشكل خاص^٨، ولها عدة أسباب أو عوامل منها^٩: الأقتصادية والأجتماعية والطبيعية والبيئية والعوامل الخدمية، إضافة الى ذلك، فإن الهجرة الداخلية لها ايضاً آثار مختلفة، إيجابية وسلبية على كل من الريف والحضر، حيث إنه من المعلوم أنها-الهجرة الداخلية-غالباً تتسم بالانتقال من الريف الى الحضر، أي أن الريف يعمل على طرد السكان والحضر يعمل على جذبهم. ومن الآثار السلبية على الريف، حرمان الريف من فئة الشباب، الذين يتميزون بالذكاء وحسن التصرف والمهارة في بعض الأعمال المهنية، وكل ذلك يدفعهم الى البحث عن الأفضل^{١٠}، وبالتالي إرتفاع نسبة الشيوخ والنساء والأطفال في الريف والذي يؤدي الى ظهور بعض المشاكل الإجتماعية كالحاجة الى الرعاية الصحية-الكبار في السن الباقين في الريف- وتخلخل البناء الأسري وضعف الروابط الأسرية... الخ.

-UN, The Copenhagen Declaration and Programme of action world summit for social development, ٦-١٢ March, N.Y., ١٩٩٥, PP. ٤٢-١١٣.

كوفي عنان، شراكة من أجل مجتمع عالمي، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٢٥-٢٧.

-برنامج الأمم المتحدة الأثامي، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير إجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، ٢٨-٢٩ شباط، ١٩٩٦، ص ٧-١٠.
^٨ د. منصور الراوي، مصدر سابق، ص ١٦٣.

^٩ للمزيد من التفاصيل، أنظر في ذلك:

-د. هوشيار معروف، تصنيع الريف في الأقطار النامية مع دراسة خاصة بالعراق، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩، ص ٧٢.

-R. Eeitz, Urbanization and the Developing Countries, N. Y., ١٩٧٣, PP. ١٤-١٦.

-د. منصور الراوي، مصدر سابق، ص ١٨٧-٢١٠.

-سالم خلف عبد، المجتمع الريفي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٢، ص ١٣٩-١٤٨.
^{١١} عبدالمنعم محمد بدر، ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع مع تطبيق على المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، دار المطبوعات الجديدة، ج م ع، ١٩٨٢، ص ١٨٠.

أما الآثار الإيجابية للهجرة الداخلية، على الريف فتتمثل بالقضاء على البطالة التي قد تكون موجودة في الريف إضافة الى تحسن المستوى المعاشي والثقافي للمهاجرين الى الحضر.

ولكن وبشكل عام، فإن الآثار السلبية لعملية الهجرة من الريف الى الحضر هي أكثر من تلك التي تتسم بالإيجابية. ولذا فإنه لابد للقطاع الصناعي الذي يبحث الشباب المهاجرين عن فرصة عمل فيه، أن يضطلع بدور كبير في هذا الجانب، والعمل على تقليل تلك الهجرة من خلال^{١٢}:

- ١- إقامة المشاريع الصناعية الحرفية والأسرية.
- ٢- المشاريع الصناعية ذات السعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالصناعات الكبيرة القائمة في الأقليم أو خارجه.
- ٣- المجمعات الصناعية الزراعية.

وتؤثر الهجرة الداخلية على المدينة بشكل سلبي من خلال زيادة الكثافة السكانية التي ستحدث فيها وما ترافقه من ضرورة زيادة الخدمات الصحية والثقافية... الخ، والتي إذا لم تتم نتيجة لضعف الإمكانيات الاقتصادية للبلد المعني، فإنها ستؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية، إضافة الى ما تحدثه تلك الهجرة من بطالة نتيجة لفائض العمالة في المدينة المعنية، ومن ثم انخفاض الأجور، ومقابل ذلك إرتفاع في أسعار السلع التي ستطلب بشدة نتيجة لزيادة الكثافة السكانية ومحدودية الإمكانية لزيادة عرض تلك السلع.

وهناك آثار إيجابية بالمقابل، حيث إن تلك الهجرة ستعمل على تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على الأيدي العاملة غير الوطنية، وما قد تتم مع ذلك من زيادة السعات الإنتاجية كثيفة العمل، إضافة الى ما ينقله المهاجرون من عادات وتقاليد الريف الأصيلة الى سكان المدينة.

وفي الأقتصاد العراقي كانت حركة الهجرة الداخلية وفق الجدول الآتي:

^{١٢} د. هوشيار معروف، تصنيع الريف في الأقطار النامية مع دراسة بالعراق، مصدر سابق، ص ٤٨.

جدول (١٣-٥)

تطور حركة الهجرة الداخلية في العراق بين السنتين ١٩٧٧، ١٩٨٧

السنوات	عموم القطر	مجموع السكان %
١٩٧٧	١,٧ م	١٤%
١٩٨٧	٢ م	١٢%

المصدر:

جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٣٤، ٣٥.

حيث نلاحظ أن المهاجرين وبالرغم من زيادة عددهم من (١,٧) مليون فرد عام ١٩٧٧ الى (٢) مليون فرد عام ١٩٨٧، فإن نسبتهم من مجموع السكان قد انخفضت من (١٤%) الى (١٢%) بين سنة الأساس وسنة المقارنة. كان ترتيب المحافظات الطاردة والجاذبة للمهاجرين في العراق وفق الجدول الآتي من خلال السنتين ١٩٧٧، ١٩٨٧:

جدول (١٤-٥)

تطور نسبة الطرد والجذب للمهاجرين

بين المحافظات العراقية للسنتين ١٩٧٧، ١٩٨٧

١٩٨٧				١٩٧٧			
الجذب %	المحافظة	الطرد %	المحافظة	الجذب %	المحافظة	الطرد %	المحافظة
٤٤	بغداد	اعلى نسب	البصرة	٥٠,٤	بغداد	١٧	ميسان
٧	كربلاء	الطرد	ميسان	٨	البصرة	١٠	ديالى
٦	بابل	بسبب	واسط	٦	التأميم	٨,٣	بغداد
		الحرب	ديالى	أقل	المثنى	٨,٢	نينوى
		العراقية		المحافظات	ميسان		
		الأيرانية		جذباً	ذي قار		
				للسكان			

المصدر: نفس المصدر السابق، ص ٣٥.

حيث نلاحظ أن محافظة بغداد كانت في المرتبة الأولى من حيث جذبها للمهاجرين وخلال التعدادين الواردين في الجدول علماً أن نسبة الجذب فيها قد انخفضت في التعداد الثاني عن الأول بمقدار (٥,٦%). ولغرض التعرف على مدى الارتباط بين الهجرة الداخلية والأستيعاب الصناعي في العراق، نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-١٥)

تطور المساهمة النسبية للمحافظات في الصناعة التحويلية في العراق للسنتين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ حسب مؤشر القوى العاملة

الصناعة المحافظة		التحويلية		أستخراجية غير نفطية	
		١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠
بغداد	٥٠,٩	٤٢,٠	٣,٢	٧,٥	١٩٩٠
البصرة	٩,٥	٩,٢	٨,٤	٦,٧	١٩٨٠
نينوى	٦,٣	٥,٩	٤١,٢	٦٢,٩	
صلاح الدين	١,٣	٦,٦	٢٣,٣	١٥,٤	
الأنبار	٢,٠	٥,٢	٤,٨	٠,٩	
ديالى	١,٨	٢,٧	٢,٣	٢,٤	
السليمانية	١,٤	٢,٨	٤,٤	-	
التأميم	١,٢	١,٧	-	-	
أربيل	٢,٥	٢,٨	-	-	
دهوك	٠,١	٠,٥	-	-	
المثنى	١,٠	٠,٩	٢,٠	٣,٦	
النجف	١,٤	٢,٤	-	-	
القادسية	٢,٧	١,٨	-	-	
كربلاء	٢,٥	١,٧	٦,٢	٠,٠٦	
بابل	٧,٥	٦,٨	-	-	
ذي قار	٢,١	١,٦	-	-	
ميسان	٣,١	٢,٩	٣,٩	-	
واسط	٢,٧	٢,٥	٠,٣	-	
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر:

د. هوشيار معروف: المجمعات الصناعية وأعتبرات التوطن الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص ٧٢.

إن الجدول السابق يكشف عن عدم إرتباط الهجرة الداخلية بالاستيعاب الصناعي بسبب اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الخدمية التي لا تتطلب مهارات علمية أو تقنية وبسبب عدم كفاءتهم الصناعية. ويبدو إن أمتصاص المنشآت الصناعية لهؤلاء جاء بالتدريج، حيث أستوعبتهم أولاً الصناعات الصغيرة ثم الصناعات الكبيرة وذلك بعد المرور بفترات غير قصيرة من التدريب الموقعي. ومن الجدير بالانتباه أن تفاقم الهجرة إلى المراكز الحضرية يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والنسيجية وشم الخشبية، ونظراً لأن الأستمرار في إستيراد هذه السلع لا يعد اختياراً منطقياً. وتزداد الصناعات المحلية والتي تجد الأسواق الكافية والتسهيلات الإدارية، وشم القوى العاملة بمهارات معتدلة أو حتى منخفضة... الخ، وهكذا فإن الصناعات الصغيرة القادرة على إستيعاب العمل هي التي استمرت-حتى نهاية الخمسينات-بالانتشار في بغداد وبعض المراكز الحضرية وخاصة الموصل والبصرة، ولكن مع تزايد خريجي كليات الهندسة والمعاهد التكنولوجية والمدارس الصناعية وزيادة الأهتمام بالتدريب... الخ. فقد إزدادت ساعات الإنتاج وشم تعزيز الصناعات الإنتاجية وشم الأنماط كثيفة الرأسمال.

ومن ناحية أخرى فإن الهجرة شم الأكتظاظ السكاني قد دفعت إلى بناء مجمعات حضرية كثيرة إمتدت إلى كافة المراكز الإقليمية، فهناك مجمع إنتاج المكائن الثقيلة في الاسكندرية، ومجمع مدينة بكر الصناعية والتي تضم الصناعات الصغيرة ومستوطنة يبلغ سكانها (١٠-١٢) الف نسمة، ومجمع خور الزبير في البصرة ومجمع حمام العليل في نينوى ومجمع الصناعات الكهربائية في بعقوبة بمحافظة ديالى. وفي بغداد وحدها هنالك حوالي أربعين منطقة صناعية تجمع معظمها في الغالب صناعات ذات ساعات صغيرة ومتوسطة^{١٣}.

وبشكل عام إن إستيعاب القوى العاملة من قبل بعض المحافظات المجاذبة لها والمهاجرين من المحافظات الطاردة لها، سيعمل على أزدیاد درجة التحضر في عموم القطر، وكما هو واضح حسب الجدول الآتي:

^{١٣} د. هوشيار معروف، المجمعات الصناعية، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٢.

جدول (١٦-٥)
تطور درجة التحضر ومساهمة الهجرة
في نموها في العراق والبلدان النامية للفترة (١٩٥٠-١٩٩٠)

المنطقة	درجة التحضر %		مساهمة الهجرة في معدلات نمو الحضر	درجة التحضر %	درجة المساهمة في معدلات نمو الحضر %	
	١٩٥٠	١٩٩٠			١٩٥٠	١٩٩٠
العراق	٣٥,١	٥٦,٢	٤٤,٩٧	٧٠	٢٨,٩٧	٣٧,١٤
البلدان النامية	١٥,٤	٢٤,٧	٥٥,٥٥	٣٧,١	٥٨,٨١	٦٦,٨١

المصدر:

-جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٩٢.

فيتبين لنا من الجدول أن الهجرة قد ساهمت في إزدياد درجة التحضر في العراق وكما هو الحال مع بقية البلدان النامية-بين السنتين ١٩٥٠ و ١٩٩٠- بنسبة (٢١,١%) لدرجة التحضر- بنسبة (٤٤,٩٧%) ضمن إجمالي العوامل المسببة لزيادة درجة التحضر.

ولتقليل التفاوت بين الريف والحضر وبالتالي الهجرة الى الأخير، إتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات التصحيحية منها^{١٤}:
١-إقامة مشاريع زراعية لتشجيع الهجرة المعاكسة.

^{١٤} جمعية الاقتصاديين العراقيين، مصدر سابق، ص ٩٦.

- ٢- تخفيض كلف تقديم الخدمات العامة، كالماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية لصالح المناطق الريفية والأقل نمواً.
- ٣- تشريع قوانين التنمية وتنظيم الإستثمار الصناعي لتوزيع المشاريع الصناعية المختلفة لصالح المناطق الريفية مثل (قانون تنمية وتنظيم الإستثمار الصناعي).

ثالثاً: توفير فرص العمل للجميع-التشغيل الكامل

- تحدد سياسة العراق في مجال التشغيل إستناداً الى إعتبار المجال المذكور واجب أساسي من واجبات الحكومة لأعتبارات اقتصادية واجتماعية وإنسانية. وقد تم وضع أسس محددة لتحديد تلك السياسة والتي تمت فيها مراعاة المبادئ والاحكام الواردة في إتفاقية العمل الدولية رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤، وهي^{١٥}:
- ١- توفير فرص العمل المنتج لجميع قوة العمل.
- ٢- مراعاة المؤهلات والأختصاصات لكل فرد عند توزيع فرص العمل على العمال وذلك على أساس من البرمجة والتخطيط وبدون تمييز على أساس الجنس أو العمر أو الدين أو القومية.
- ٣- تتكفل الحكومة بتأهيل وتشغيل المعوقين في مؤسسات القطاع العام
- لقد شهد الأقتصاد العراقي الأستخدام الكامل خلال عقد السبعينات وذلك بسبب تزايد الأيرادات النفطية وبالتالي زيادة التخصيصات الأستثمارية السنوية، أي إقامة المشاريع التي تتطلب توفير الأيدي العاملة، لأشغال فرص العمل التي تم إيجادها بسبب تلك التغيرات. فعملت الحكومة على توزيع قوة العمل بين مختلف القطاعات الأقتصادية دون النظر الى رغبات العمل في العمل بمجالات معينة إن ذلك بالتأكيد سيعمل على تخفيض إنتاجية أولئك العمال وبالتالي التقليل من إمكانية التوسع في الساعات الإنتاجية، حيث أنها من الممكن أن تعمل على إيجاد حالة من البطالة المقنعة بسبب عدم إشتغال الفرد في المجال الذي يرغب فيه وظاهر الأمر أنه يعمل، ولكن جوهره أن إنتاجيته إن لم

^{١٥} د. منصور الراوي، التجربة العراقية في مجال السياسة السكانية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لجمعية الأقتصاديين العراقيين، ٢٦-٢٨/١٠/١٩٨٧، بغداد، ١٩٨٧ ص ٥١.

تكن سالبة فهي تعادل الصفر. إضافة الى ذلك فإن تلك الزيادة في الإستثمارات أدت الى الأستعانة بعمالة عربية وأجنبية وبعدهد كاف يقارب عدد العمال العراقيين، ولكن ذلك الأستخدام الكامل قد تحقق في ظل حالة من عدم التوازن الأقتصادي، فقد تجاوز الأنفاق الكلي (الطلب الكلي)، العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات المنتجة محلياً، مما أدى الى نشوء ضغوط تضخمية، وكما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٥-١٧)

تطور الإنفاق الكلي مع نسب التضخم
في العراق للسنوات (١٩٧٠-١٩٩٣)

مليون دينار
بالأسعار الجارية

السنوات	الأنفاق الكلي (١)	التضخم (٢)	معدل نمو الأنفاق الكلي (٣)
١٩٧٠	١٠٥٦,٢	-	-
١٩٧٥	٣٧٠٢,٨	٣٤,٨	٢٨,٥
١٩٨٠	١٠٩١٣,٦	١٢٣,٢	٢٤,١
١٩٨٥	١٦١٩٥,١	٢٨٢,٤	٨,٢
١٩٩٠	٢٣٦٨٩,٨	٧٦٣,٨	٧,٩
١٩٩٣	١١٣٤٠,٨	١٣٨٩٢,٤	٣٦,٨

المصدر:

١-وزارة المالية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية للسنوات المذكورة.

٢-من الجدول رقم (٤-٢٥)

وبعد منتصف الثمانينات وخاصة بعد عام ١٩٨٧، تم التخلي عن التوزيع المركزي للعمالة الجديدة، وبدأت بوادر النقص تتضح في الإستهلاك والتقليص في فرص العمل. ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥-١٨)
تطور عدد المشتغلين في الأقتصاد العراقي
ونسبتهم الى السكان للسنوات (١٩٧٠-١٩٩٠)

السنوات	عدد المشتغلين (١) مليون	عدد السكان (٢) مليون	٢ ÷ ١
١٩٧٠	٢,٢٥٠	٩,٤٤٠	٢٣,٨
١٩٧٥	٢,٧٨٥	١١,١٢٤	٢٥
١٩٨٠	٢,٩٦	١٣,٢٣٨	٢٢,٤
١٩٨٥	٤,٠٧٠	١٥,٥٨٥	٢٦,١
١٩٩٠	٢,٨٢	١٧,٨٩٠	١٥,٨

المصدر:

- ١- من وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، بيانات حول القوى العاملة..
- ٢- من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٩٣، بغداد، ١٩٩٤، ص ٣٥.

فلاحظ أن نسبة المشتغلين الى مجموع السكان قد انخفضت بعد عام ١٩٨٥ من (٢٦,١%) الى (١٥,٨%) عام ١٩٩١.

وبعد عام ١٩٩٠ والذي شهد الأقتصاد العراقي فيه فرض الحصار الأقتصادي وما تلاه من حرب ودمار أثرا بشكل سلبي على كافة مجالات الحياة ومنها الأقتصاد وعلى وجه الخصوص-العمل-حيث إن تلك الظروف أثرت وبشكل سلبي على المستوى المادي والاجتماعي للأيدي العاملة من خلال الموجات التضخمية المتسارعة التي أصابت الأقتصاد العراقي، إضافة الى التدمير الذي أصاب البنى الأرتكازية جراء الحرب، ويضاف الى ذلك أن الحصار قد أدى الى توقف الأستيراد الأستهلاكي بشكل عام والإنتاجي بشكل خاص والذي أدى الى تقليص عدد المنشآت الصناعية ذات السعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وخاصة في السنوات الأولى منه مقارنة بسنة ١٩٨٩ مثلاً.

رابعاً: تقديم الخدمات العامة للسكان وتحقيق الرفاهية الأقتصادية والأجتماعية:

إن تقديم الخدمات العامة للسكان بشكل عام وللعاملين في القطاع الصناعي-موضوع الدراسة-بشكل خاص مثل:

١-الوحدات السكنية.

٢-المياه المأمونة والصرف الصحي.

٣-الكهرباء.

٤-البريد والاتصالات.

٥-النقل والمواصلات.

٦-إمتلاك الأجهزة الضرورية.

سيعمل على توفير بيئة سليمة لهم من الناحية النفسية في الحد الأدنى، لتزداد بذلك إنتاجيتهم، ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي في الحصة، وبالتالي إمكانية التوسع في الساعات الإنتاجية المختلفة كنتيجة نهائية لتلك العملية.

لقد ازداد العجز في عدد الوحدات السكنية بنسبة (١١%) عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٧٧، حيث ازداد عدد الاسر بنسبة (٣٥,٦%) بين السنتين المذكورتين^{١٦}، ولم تستطع الحكومة مواكبة هذا التطور في عدد الأسر وذلك بسبب الظروف الإستثنائية المذكورة سابقاً، حيث تقلص دورها في هذا المجال من خلال تقليص الدعم في مجال تقديم القروض من قبل المصرف العقاري أو توفر الأراضي السكنية بأسعار رمزية.

أما مدى حصول السكان على المياه الصحية والصرف الصحي فيتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

^{١٦} جميعة الاقتصاديين العراقيين، مصدر سابق، ص ١٠٠.

جدول (٥-١٩)

تطور نسبة السكان الذين يحصلون على المياه المأمونة
والصرف الصحي في العراق وبعض البلدان المختارة للفترة ١٩٩٥-١٩٨٨

١٩٩٦-١٩٩٠		١٩٩٠-١٩٨٨		الفترة
صرف صحي	مياه مأمونة	صرف صحي	مياه مأمونة	الخدمة البلد
٧٠	٧٨	٧٢	٩٣	العراق
٩٤	٧٨	٩٤	٧٨	ماليزيا
٦٣	٥٧	٥٠	٦٠	سري لانكا
١٠٠	٩٣	٩٩	٧٨	كوريا
٣٩	٧١	٥٥	٦٩	الدول النامية

المصدر:

-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مصدر سابق، ص ١٣٨-١٣٩.

-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

حيث يتبين من بيانات الجدول أن نسبة السكان الذين يحصلون على المياه المأمونة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ بلغت (٩٣%) وأخفضت الى (٧٨%) خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٠)، وكذا الحال فيما يخص نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي، حيث انخفضت من (٧٢%) خلال الفترة الأولى، الى (٧٠%) خلال الفترة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٠). وتعزى الحالتان الى تعرض الأقتصاد العراقي الى الحصار وما تلاه من حرب ودمار، حيث أثرت وبشكل سلبي وكبير على البنى الأرتكازية.

أما فيما يخص استهلاك الكهرباء، فيتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٥-٢٠)

تطور نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في العراق
وبعض البلدان المختارة للسنتين ١٩٧٠، ١٩٩٤ (كيلو واط / ساعة)

البلد	١٩٧٠	١٩٩٤	معدل النمو السنوي المركب
العراق	٢٩١	١٣٥٨	٦,٦
ماليزيا	٣٣٨	٢٠٣٢	٧,٨
سري لانكا	٦٥	٢٤٢	٥,٦
المغرب	١٢٥	٤٤١	٥,٤
باكستان	٦٧	٤١٨	٧,٩
البلدان النامية	١٨٠	٧٦٣	٦,٢
كندا	٩٤٨٩	١٧٥١٠	٢,٦
هولندا	٣١٠٩	٥٨٦١	٢,٧
استراليا	٤٣٠٩	٩٣٦٣	٣,٣
اليونان	١١١٩	٣٩٣٧	٥,٤
رومانيا	١٦١٥	٢٤٣٧	١,٧
البلدان المتقدمة	٤٩٣٣	٧٥١٤	١,٨
العالم	١٠٨٨	٢٢٥٨	٣,٠

المصدر:

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩.

حيث نلاحظ أن معدل نمو نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في العراق مقارنة بمعظم الأقطار الواردة في الجدول سواء كانت نامية أم متقدمة، هو أفضل نسبياً باستثناء ماليزيا وباكستان، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الكميات المطلقة-المستهلكة- لذلك النصيب هو أكثر بكثير في بعض الأقطار الواردة في الجدول وخاصة المتقدمة منها، مما هي مستهلكة فعلاً في العراق. وفيما يخص مجال البريد والاتصالات فإن مكاتب البريد وخدمات الهاتف قد تطورت وفق البيانات الواردة في الجدول الآتي:

جدول (٥-٢١)

تطور معدلات النمو للخدمات البريدية والاتصالات والمواصلات في العراق
للفتات (٧٠-١٩٨٠، ٨٠-١٩٩٠، ٩٠-١٩٩٣)

نوع الخدمات	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٩٠-١٩٨٠	١٩٩٣-١٩٩٠
الهواتف المشغولة	١٣,٣	١١,٦	٧,٥-
مكاتب البريد	٣,٥	٤,٧-	٢,٧-
عدد السيارات	١٠,٩	١٢,٩	١,٢

المصدر:

جمعية الأقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

نتبين من الجدول أن الأخفاض في معدل النمو المركب للهواتف المشغولة كان أشد مقارنة بأعداد مكاتب البريد والسيارات.
ولغرض التعرف على مدى إمتلاك الأسرة العراقية للأجهزة المنزلية، نورد الجدول الآتي:

جدول (٥-٢٢)

تطور النسب المئوية لأمتلاك الأسر العراقية للأجهزة المنزلية والسيارات
للسنوات (١٩٧٩-١٩٩٣) حسب البيئة

البيئة	حضر			ريف		
	١٩٧٩	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٧٩	١٩٨٨	١٩٩٣
السنة						
السلعة						
ثلاجة	٥٦	٩٣	٩٤	١٥	٨٦	٩١
مجمة	-	٦٢	٦٥	-	٢٦	٢٩
مبردة هواء	٢٤	٨٠	٨٦	١	٤٦	٦٣
غسالة	١٨	٤٢	٤٥	١	٧	٩
تلفزيون	٨٠	٨٩	٩٣	٢٣	٧٧	٨٤
سيارة	١٢	٢٣	٢١	٣	٢٠	١٦

المصدر: المصدر السابق، ص ١٠٥.

فلاحظ أن كل المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه تدل على ازدياد اعداد الأجهزة المنزلية المملوكة من قبل الأسر العراقية والحصيلة النهائية تكون بالتالي تحسن نسبي في مستوى المعيشة-تحقق مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية.